صنـــــدوق النقـــــد الدولـــــي

نشـــرة معلومـــات معممـــة

إدارة
العلاقات
الخارجية

نشرة معلومات معممة رقم 10/102
للنشر الفوري
٢٩ يوليو ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
Washington, D.C. 20431 USA

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠ مع السودان

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٣ يونيو ٢٠١٠ مشاورات المادة الرابعة مع السودان.[١]

خلفية

أصاب الضعف النمو الاقتصادي في السودان خلال ٢٠٠٩ على نحو توافق مع فترة الركود العالمي. ومن المقدر تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي إلى ٤,٥% مقارنة بمعدل قدره ٧% تقريبا في ٢٠٠٨، مع هبوط نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى النصف ليصل إلى ٥%. وقد اتسع نطاق تدهور النمو، باستثناء حدوث زيادة طفيفة في الإنتاج النفطي، كما انخفض متوسط التضخم إلى حوالي ١١% بعد أن كان قد تجاوز ١٤% في ٢٠٠٨.

وقد تحسن أداء المالية العامة الأساسي في ٢٠٠٩، فانخفض عجز الالتزامات الكلي من ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٨ إلى ٧,٧% في ٢٠٠٩. وتحسنت الإيرادات الضريبية تحسنا ملحوظا كما كان متوقعا لها، نتيجة زيادة جهود الإدارة الضريبية والجمركية في تحصيل الإيرادات. غير أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على الإيرادات غير الجمركية غير

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو.

النفطية مقابل إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يرجع إلى انخفاض أرباح المؤسسات شبه الحكومية عن المستويات المتوقعة. كذلك أمكن احتواء معظم النفقات (باستثناء بارز هو التحويلات والدعم على الوقود).

وكانت السياسات النقدية توسعية خلال ٢٠٠٩، كما شهد عام ٢٠٠٩ زيادة الاحتياطي النقدي والنقود بمعناها الواسع بنسبة قدرها ٢٨% و٢٣,٥%، على التوالي. وكان الهدف من هذه الزيادة هو ضمان توافر الائتمان بالقدر الكافي للقطاع الخاص لموازنة أثر نقص السيولة إلى حد ما من جراء الأزمة المالية العالمية. غير أنه على الرغم من زيادة الائتمان المقدم من البنك المركزي إلى البنوك التجارية لمواصلة الإقراض، فقد زاد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بنحو ٢٠% (أعلى قليلا من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي).

وقد تدهور مركز ميزان المدفوعات في السودان في عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة العالمية. وبلغ عجز الحساب الجاري ١١,٥% من إجمالي الناتج المحلي نظرا لأن انخفاض الواردات (بنحو ٦%) وانتعاش أسعار النفط في النصف الثاني من ٢٠٠٩ لم يكونا كافيين للتعويض عن الهبوط في الإيرادات النفطية. وإضافة إلى ذلك، ظل مركز النقد الأجنبي خاضعا للضغوط نتيجة ضعف تحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر على نحو أكثر من المتوقع. وانخفضت قيمة الجنيه السوداني بنسبة قدرها ١٣% مقابل الدولار الأمريكي حتى نهاية شهر أغسطس ولكنها ارتفعت لاحقا لدى قيام البنك المركزي بزيادة مبيعات النقد الأجنبي في السوق. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة الانخفاض الكلي في قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في ٢٠٠٩ حوالي ٣%، ولكن صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي ظل منخفضا.

وفي عام ٢٠٠٩ اكتمل إجراء إصلاحات هيكلية مهمة وإن جاء بعضها متأخرا عن موعده المحدد. ففي مجال المالية العامة، تم تنفيذ عدة تدابير للارتقاء بمستوى الامتثال الضريبي وتعزيز إدارة المالية العامة وتنظيمها. ومن هذه التدابير تحديث ديوان الضرائب، ومعالجة نظام الرقم الضريبي على أساس مركزي، والتوسع في تطبيق تبويب الميزانية وفق "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFS) في خمس ولايات شمالية. غير أنه من المتوقع استكمال المراجعة الشاملة لنظام السياسة الضريبية بنهاية شهر يوليو ٢٠١٠. ويرجع السبب في تأخر استكمال هذه المراجعة لإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني. كذلك اكتمل إعداد خطة لإعادة هيكلة بنك أم درمان الوطني في فبراير ٢٠١٠، تمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير للتدقيق المستقل.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرون التنفيذيون بالتقدم الذي أحرزه السودان في تنفيذ أهم الإصلاحات الهيكلية في ظل البرنامج الذي يراقبه الخبراء، ولكنهم أشاروا إلى تأثر الأداء الاقتصادي الكلي بالأزمة العالمية. وسوف يواجه السودان في المرحلة المقبلة تحديات كبيرة ومتشعبة في ظل التعافي الاقتصادي البطيء من جراء الأزمة العالمية، ونتيجة الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية

في الأجل المتوسط والزيادة الكبيرة في احتياجات التنمية. وحث المديرون السلطات على مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية الحذرة والتعجيل بتنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات المالية والهيكلية.

وأكد المديرون أهمية توخي الحيطة والحذر في المالية العامة، وأشادوا بما تم اتخاذه من خطوات للحد من الإعفاءات الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية. ودعوا إلى بذل مزيد من الجهود لكبح عجز المالية العامة الأولي غير النفطي وتوسيع القاعدة الضريبية. وأعرب المديرون عن تطلعهم إلى استكمال المراجعة الشاملة للنظام الضريبي، بما يؤدي إلى زيادة الحد من الإعفاءات في ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، فضلا على تسوية المسائل المتعلقة بمناطق الاختصاص الضريبي مع الحكومات دون المركزية. وأكدوا أهمية استحداث شبكة أمان موجهة للفئات المستحقة والإلغاء التدريجي للدعم على الوقود. ورحب المديرون بعزم السلطات على اعتماد إطار للميزانية متوسط الأجل باستخدام مؤشرات غير نفطية.

وأيد المديرون الإجراءات التي اتخذتها السلطات مؤخرا لتشديد الموقف النقدي، مما سيسهم في خفض الضغوط على التضخم وسعر الصرف. وأشاروا إلى تقييم خبراء الصندوق بأن سعر الصرف الحقيقي يبدو قريبا من مستواه التوازني. وشدد المديرون على ضرورة التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بغية تعزيز القدرة التنافسية. وأثنوا على زيادة مرونة سعر الصرف في الآونة الأخيرة، وهو مطلب ضروري للمساهمة في إعادة بناء احتياطيات النقد الأجنبي وتخفيف أثر الصدمات الخارجية.

وأشار المديرون إلى أن النمو الاقتصادي المستمر يقتضي تعزيز القطاع المالي. ورحبوا بتأكيد السلطات مجددا على إنفاذ قواعد السلامة الاحترازية، وخفض القروض المتعثرة، وزيادة المخصصات ورأس المال. ودعوا إلى التنفيذ الكامل للتدابير التي تشتمل عليها خطة إعادة هيكلة بنك أم درمان والإعداد لتخصيصه في نهاية المطاف. ورحب المديرون بعزم السلطات على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تنويع مصادر النمو، لا سيما في القطاع الزراعي.

وأشار المديرون إلى أن البرنامج الخاضع لمراقبة خبراء الصندوق يستوفي معيار الشرطية المحدد للشريحة الائتمانية العليا، باستثناء المستوى المسموح به للإقتراض بشروط غير ميسرة. ورحبوا عموما بسجل تعاون السودان على صعيد السياسات الاقتصادية، وشجعوا السلطات بقوة على تحقيق زيادة كبيرة في سداد المتأخرات المستحقة للصندوق لدى تحسن إمكانات البلاد على السداد. وجدد عدد قليل من المديرين دعوتهم إلى تخصيص المدفوعات لسداد الرسوم التي تستحق للصندوق بدلا من أصل المبلغ ضمن المتأخرات. وأعرب عدد من المديرين عن رأيه بأن أداء السودان المُرْضي في ظل البرامج المتتالية تحت رقابة خبراء الصندوق ينبغي أن ينعكس في وضع مسار واضح ودقيق لاستعادة السودان علاقاته الطبيعية مع الصندوق والاستفادة بمساعدات تخفيف أعباء الديون. وأقر المديرون في نفس الوقت أن تسوية مشكلات الديون والمتأخرات في السودان سيقتضي توفير دعم واسع النطاق من المجتمع الدولي. وأعربوا عن ارتياحهم لطلب السلطات إجراء حصر لمدى التقدم الذي أحرزه السودان في ظل البرامج المتتالية تحت رقابة خبراء الصندوق على مدار الثلاث عشرة سنة الماضية.

وبينما أقر المديرون باحتياجات السودان لإعادة الإعمار والتنمية، حثوا السلطات على تخفيض الاقتراض بشروط غير ميسرة إلى أدنى مستوى ممكن نظرا لعبء دين السودان الخارجي والذي لا يمكن الاستمرار في تحمله. ومن شأن هذا المنهج إرسال إشارة قوية عن جهود السودان التعاونية والحيلولة دون حدوث تعقيدات في حالة تنفيذ أي عملية لتقديم مساعدات تخفيف أعباء الديون في المستقبل.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

السودان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٦ – ٢٠١٠

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القطاع الحقيقي					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)	١١,٣	١٠,٢	٦,٨	٤,٥	٥,٥
إجمالي الناتج المحلي (بملايين الجنيهات السودانية)	٧٩,٠٤٦	٩٣,٨١١	١٢١,٢٨٧	١٢٥,٧٦٦	١٥٤,٤٩٤
إجمالي الناتج المحلي (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٦,٤٠١	٤٦,٥٣١	٥٨,٠٢٨	٥٤,٦٤٤	٦٦,٥٩٥
نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي	٩٤١	١,١٤٧	١,٣٩٤	١,٢٩٠	١,٥٣٠
التضخم (%)					
متوسط الفترة	٧,٢	٨,٠	١٤,٣	١١,٣	١٠,٠
نهاية الفترة	١٥,٧	٨,٨	١٤,٩	١٣,٤	١٠,٠
عمليات الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)					
الإيرادات والمنح	٢١,٠	٢٠,٦	٢١,٨	١٥,٧	١٨,١
النفقات	٢٥,٠	٢٣,٦	٢٣,٢	٢١,٣	٢١,٩
الرصيد الكلي (على أساس الالتزامات)	–٤,٣	–٥,٤	–١,٤	–٤,٧	–٣,٤
المؤشرات النقدية					
الاحتياطي النقدي (معدل النمو في نهاية الفترة، %)	٢٧,٨	١٢,٨	٢٢,٢	٢٨,١	١٩,٠
النقود بمعناها الواسع (معدل النمو في نهاية الفترة، %)	٢٧,٤	١٠,٣	١٦,٣	٢٣,٥	٢١,٠
سرعة دوران النقود بمعناها الواسع	٣,٩	٤,٢	٤,٥	٤,٨	٥,٠
القطاع الخارجي					
رصيد الحساب الجاري (الأساس النقدي)	–٤,٩٠٣	–٥,٠٧٤	–٤,٤٧٧	–٦,٣٠٦	–٤,٧٤٨
% من إجمالي الناتج المحلي	–١٣,٥	–١٠,٩	–٧,٧	–١١,٥	–٧,١
الدين الخارجي					
بمليارات الدولارات الأمريكية	٢٨,٤	٣١,٩	٣٣,٧	٣٥,٧	٣٧,٨
% من إجمالي الناتج المحلي	٧٨,١	٦٨,٥	٥٨,١	٦٥,٣	٥٦,٨
صافي الاحتياطيات الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية)	١,٥٧٦	١,١٣٩	٩٧٨	٣٩٠	٩٥٠
بما يعادل شهور الواردات من السلع والخدمات في السنة التالية	١,٨	١,٢	١,١	٠,٤	١,٠

المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.